تتعاون ثلاث وزارات هي "العدل والصحة والداخلية"، للحدّ من تدليسات الزواج، التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في السعودية، وتشمل إجراءات الحد من التدليس إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" ضمن مشروع "بيّنة"، الذي يهدف إلى الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، إضافة إلى تمكين مأذوني الأنكحة من الاطلاع على السجلات الأمنية والجنائية لكلا العروسين قبل إتمام إجراءات عقد النكاح.

وذكرت لـ"الاقتصادية" مصادر مطلعة قيام لجنة مختصة برفع توصياتها لوزارة العدل بشأن إدراج الأمراض النفسية والعقلية في فحص ما قبل الزواج، وإدخاله ضمن قائمة الأمراض التي يتم الكشف عنها كأمراض الدم الوراثية.

وفي الوقت الذي كشفت فيه المصادر تقديم اللجنة نسخة من توصياتها لوزارات وجهات أخرى، إلا أنها رفضت تسمية تلك الجهات، مشيرة إلى إقرار نظام سيلزم المقبلين على الزواج في السعودية بالخضوع لفحوص طبية ونفسية خاصة، إضافة إلى تخويل مأذوني الأنكحة بالاطلاع على السجلات الأمنية قبل عقد النكاح.

وأكدت أن المشروع رُفعت توصياته لوزارة العدل تمهيدًا لإطلاقه، ويشارك في تنفيذه عدد من الوزارات منها وزارة الصحة، لكنه لا يزال متداولًا بين جهات الاختصاص بعد أن طلبت وزارة العدل من الجمعية الخيرية للحد من الطلاق وآثاره "مودة" دراسته ضمن ورش عمل متخصصة تجمع مختصين في مختلف المجالات القانونية والنفسية.

وتضمن المشروع - الذي حصلت الاقتصادية على نسخة منه - ثلاثة محاور رئيسة هي: الاستعلام عن الحالة الاجتماعية للمقبلين على الزواج، والاستعلام عن الصحة النفسية للمقبل على الزواج، وأخيرًا الاستعلام عن السجلين القضائي والجنائي ليعرف كل طرف إذا كان شريك الحياة متورطًا أو متورطة في قضايا جنائية قبل عقد النكاح.

ومن المقرر أن يتم إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" على الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، من أجل أن يلقى القبول لدى المجتمع وخاصة المقبلين على الزواج.

وبينت مسودة مشروع "بينة" أنه يوجد لكل فرد سجلان للسوابق أحدهما للسوابق القضائية ويقصد بها تلك العقوبات التي تتم بناء على حكم من المحكمة المختصة وفقًا لقرار وزارة الداخلية رقم (3130) وتاريخ 3/ 9 / 8041هـ، أما الآخر فهو أشمل وأكثر تفصيلًا حيث يتضمن إضافة إلى السوابق القضائية تسجيل المرات التي توقف الفرد فيها قبل محاكمته.

وأشارت المسودة إلى ضرورة أن يكون إجراء الاستعلام اختياريًا للمقبلين على الزواج وليس إلزاميًا في المرحلة الأولى من التطبيق، واطلاع مأذوني الأنكحة على المعلومات الخاصة بالخاطبين المتعلقة بالسجل الصحي النفسي والسجل الاجتماعي والقضائي وذلك في المرحلة ذاتها.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 04/03/2014
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com